وتقليص لعدد عمالها، خاصة وأنهم أكثر وعياً لأبعاد عملية التأجير هذه، وأكثر الفئات تضرراً منها.

التمهيد لمصادرة الامتياز: حوصرت الشركة العربية، كما مر سابقاً، بمختلف الطرق والوسائل إلى أن وجدت نفسها، في النهاية، أمام احتمالات حددتها السلطات الاسرائيلية بما يلي(٣٦):

١ ــ فصل الشبكة التي توزع الكهرباء للأحياء والمستوطنات الاسرائيلية مقابل تأجيرها بمبلغ ٦٠ مليون ليرة إسرائيلية لباقي مدة الامتياز. يدفع منها ٥٠ مليون ليرة عند توقيع الاتفاق والباقي مقابل محولات كهربائية بالقيمة.

٢ ــ الضغط على الشركة العربية بواسطة الشركة الاسرائيلية وإمكانية توجيه إنذار لفترة محددة بوجوب تسديد رصيدها المطلوب من ثمن التيار والذي كان حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩ يعادل خمسة وعشرين مليون ليرة إسرائيلية، أو ما يعادل ٣٠٠ ألف دينار أردني. وفي حال عدم التسديد، خلال الفترة المذكورة، مطالبة الشركة العربية بإعلان إفلاسها.

٣ ــ إصدار قرار رسمي بفصل هذه الشركة بالقوة، وترك أمر التعويض للمفاوضات.

٤ ــ عدم السماح للشركة بتلقي أية مساعدات مالية إلاَّ بعد موافقتها على الفصل.

٥ ــ إلغاء الامتياز كاملاً والتعويض حسب التقديرات التي تراها السلطات الاسرائيلية مناسبة.

وقد كانت مراهنة السلطات الاسرائيلية قائمة على موافقة مجلس الادارة على الاحتمال الأول، فتأجير الامتياز يبدو وكأنه أقل الخيارات المطروحة ضرراً. فهو يعطي مجالاً للشركة كي تقوم بتسديد ديونها، وفي الوقت نفسه يحد من زيادة الاعتماد على الشركة القطرية الاسرائيلية في المستلزمات اليومية من التيار. وقد كان مجلس الادارة، في ذلك الوقت(*)، على وشك القيام بعملية التأجير هذه، لولا موقف العمال المتشدد المدعوم بتأييد القوى والمؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، والذي جاء منسجماً مع إعلان منظمة التحرير رفض التجزئة والتأجير. وللمرة الأولى يتم التعامل مع أزمة شركة الكهرباء بعيداً عن معادلات الربح والخسارة التي جرى مجلس الادارة على اعتبارها أساساً للتعامل مع سلطات الاحتلال.

(*) كان السيد أحمد زهير العفيفي رئيساً لمجلس الادارة حتى نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٩، إلاَّ انه قام بتقديم إستقالته بسبب معارضة خمسة أعضاء يمثلون رام الله والبيرة وأريحا، للعرض الاسرائيلي. وعين رئيساً بالوكالة السيد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، الذي وصلت الأزمة المالية في عهده إلى ذروتها(٣٧).